

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون



الجلسة العامة ٢٧

الثلاثاء، ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هينادي أودوفينكو (أوكرانيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٨٠

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال: رسالة من رئيس
لجنة المؤتمرات (A/52/340/Add.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هذا الصباح، ستولي الجمعية اهتمامها أولاً للوثيقة A/52/340/Add.1، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ موجهة إلي من رئيس لجنة المؤتمرات. ويعلم الأعضاء أن الجمعية قررت، في الفقرة ٧ من قرارها ٢٤٣/٤٠، أنه لا يجوز السماح لأي جهاز فرعي للجمعية العامة بعقد اجتماعات في المقر الرئيسي للأمم المتحدة أثناء انعقاد دورة عادية للجمعية العامة دون إذن صريح من الجمعية.

وكما جاء في الرسالة التي أشرت إليها، أوصت لجنة المؤتمرات بأن تأذن الجمعية العامة للجنة المعلومات بعقد اجتماعات في نيويورك أثناء الجزء الرئيسي من الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

نوعيا في العلاقات الدولية يتطلب تكييف الأمم المتحدة مع الوقائع الجديدة، بإنشاء آلية دولية مرنة وذات كفاءة يمكنها أن تتخذ تدابير فعالة للتصدي للتحديات الجديدة لعصرنا.

وإننا في أوزبكستان نقيّم تقييما إيجابيا خطة الأمين العام كوفي عنان لإصلاح الأمم المتحدة. وبالرغم من أن عددا من هذه المقترحات يتطلب دراسة متأنية وتطويرا إضافيا، فبإمكاننا الآن أن نشدد على الجوانب الملموسة التي تستحق التأييد. وأشار في المقام الأول إلى القرار المتعلق بتوسيع العضوية الدائمة في مجلس الأمن من خلال انضمام ألمانيا واليابان، وهما بلدان يضطلعان اليوم بدور هام في الشؤون الاقتصادية والسياسية.

ونؤيد أيضا توسيع العضوية غير الدائمة في مجلس الأمن، التي توفر في رأينا تمثيلا أكثر ديمقراطية للدول الأخرى في هذا الجهاز.

ومن أجل تعزيز الكفاءة في تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، هناك حاجة لتعزيز وتوسيع نطاق سلطة الأمين العام. ونرى أنه ينبغي لنا دعم مقترح إنشاء منصب نائب الأمين العام.

وفكرة دمج جميع كيانات الأمم المتحدة الموجودة في بلدان مختلفة تحت راية واحدة في ما يطلق عليه "دار الأمم المتحدة" تبدو فكرة منطقية جدا.

وإصلاح الهيكل الإداري للأمم المتحدة سيسمح بإعادة توزيع الأموال الموفّرة لتحسين برامج التنمية.

وإنشاء وكالة واحدة لمكافحة الجريمة والإرهاب والاتجار غير المشروع بالمخدرات وغسل الأموال مقترح حسن التوقيت أيضا.

والمقترحات بدمج الإدارات الاقتصادية والاجتماعية، وتخفيض عدد الموظفين الإداريين في الأمم المتحدة، وإلغاء إدارة الشؤون الإنسانية، وإنشاء مكتب موحد لتنسيق عمليات الإغاثة الطارئة يتولى تنسيق أنشطة جميع وكالات الأمم المتحدة في تنفيذ مشروعات المساعدة، مقترحات تستحق اهتمامنا أيضا.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تعتمد توصية لجنة المؤتمرات؟

تقرر ذلك.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم الأول وزير خارجية أوزبكستان، معالي السيد عبد العزيز كاميلوف.

السيد كاميلوف (أوزبكستان) (ترجمة شفوية عن الروسية): اسمحوالي، سيدي، أن أهنئكم على انتخابكم لمنصبكم الرفيع، وأن أعرب عن ثقتي بنجاح أعمال الدورة الحالية. وأود كذلك أن أشكر شكرا خالصا السفير غزالي اسماعيل، على إسهامه الهائل في أعمال دورات الجمعية العامة التي ترأسها.

إن التغييرات التي ما فتئت تجري في عالمنا في السنوات الأخيرة وبتشكيل نظام جغرافي - سياسي جديد

أولا، اعتماد مجلس الأمن قرارا بشأن الحظر، يكون سياسيا بطابعه؛ وثانيا، تشكيل آلية تابعة للأمم المتحدة لمراقبة الامتثال.

وإننا نرحب بمضاعفة جهود الأمم المتحدة لحسم المشكلة الأفغانية، وبخاصة تعيين السيد إبراهيمي مبعوثا خاصا للأمين العام. ويحدونا الأمل أيضا أن تؤيد الأمم المتحدة مبادرتنا لإنشاء فريق اتصال من بين الدول المجاورة لأفغانستان فضلا عن الولايات المتحدة وروسيا والدول الأخرى المعنية بالإضافة إلى ممثلي القوى الأفغانية في الداخل.

وتؤيد أوزبكستان تأييدا تاما مبدأ عدم تجزؤ الأمن - الداخلي والإقليمي والعالمي. وكان بلدنا من بين أول البلدان المستقلة حديثا التي انضمت إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة، في ١٩٩٣، دعت أوزبكستان المجتمع الدولي لإعلام آسيا الوسطى منطقة خالية من الأسلحة النووية، وما فتئتنا نسير حثيثا نحو تنفيذ هذه المبادرة.

والتأكيد الملموس على هذه السياسة تمثل في انعقاد المؤتمر الدولي "آسيا الوسطى - منطقة خالية من الأسلحة النووية" في طشقند في الفترة من ١٤ إلى ١٦ أيلول/سبتمبر، تحت رعاية الأمم المتحدة، وبمشاركة ممثلين رفيعي المستوى من أكثر من ٦٠ منظمة دولية وبلدا. وكان هذا المحفل حدثا دوليا كبيرا في تاريخ المنطقة. لكننا ندرك جيدا أن عملية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى ليست إجراء سياسيا يتخذ مرة واحدة، بل يجب الاضطلاع به في إطار الاتفاقات القائمة وفقا للتجربة الدولية، وبصورة خاصة، في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وفي هذا الصدد، وعلى الصعيد الإقليمي، يجب وضع نظام يعتمد عليه من الجهود الجماعية التي تبذلها الدول المشاركة في هذه المبادرة. ويجب أن تكفل هذه الجهود نظام عدم الانتشار، والسلامة الإيكولوجية للصناعات الخطرة التي تستخدم المواد النووية الخام، ومنع تسرب التكنولوجيات والمواد النووية.

وعلى الصعيد الدولي، من المهم إيلاء الأولوية في الاهتمام لتسوية المشاكل الإقليمية. والتقدم على مراحل

وصون الأمن والاستقرار في آسيا الوسطى وتوفير ظروف للتنمية المستدامة لدول المنطقة هما من بين المبادئ التوجيهية الحاسمة للسياسة الخارجية لأوزبكستان. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف طرحت أوزبكستان مبادرات ملموسة، وبخاصة من منبر الأمم المتحدة.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأسترعي الانتباه مرة أخرى إلى عدد من المشاكل التي تتطلب حلا فوريا، على المستوى الإقليمي وعلى المستوى الدولي الأوسع.

وأشير أولا إلى الصراع المستمر في أفغانستان، الذي اتخذ مؤخرا شكلا متوحشا بصورة خاصة، وإلى انعدام الاستقرار المستمر في طاجيكستان.

وموقفنا المبدئي المتعلق بالتسوية الأفغانية ثابت ولم يتغير. وتتضمن جوانبه الرئيسية نقاطا مثل صون السلامة الإقليمية لأفغانستان؛ ورفض استخدام القوة كوسيلة لتسوية الصراع؛ ووقف التدخل الخارجي؛ وفرض حظر على الأسلحة؛ ومشاركة جميع القوى الرئيسية الضالعة في الصراع في عملية سلام مرحلية؛ وتنفيذ عملية السلام بإشراف الأمم المتحدة، وبمشاركة منظمة المؤتمر الإسلامي؛ وإنشاء حكومة ائتلافية ذات قاعدة عريضة تضم مختلف أطراف المعارضة.

وإننا نتشاطر وجهة نظر الأمين العام بأن الحرب الأهلية العنيفة في أفغانستان يجب أن تتوقف، وأن المشاركين الإقليميين والدوليين ينبغي أن يضطلعوا بالتزامات إضافية. وبالرغم من كل تعقيدات الحالة حول أفغانستان، لوحظ في الفترة الأخيرة ظهور اتجاهات يمكن أن تستخدم بل يجب في الواقع أن تستخدم للبدء بعملية السلام.

والاقتراح المتعلق بفرض حظر على الأسلحة يستحق اهتماما خاصا. وهذا الحظر الذي اقترحته أوزبكستان من قبل في مناسبات عديدة، يجب اعتباره الشرط الرئيسي لوقف التدخل الخارجي في شؤون أفغانستان. ونحن ندرك جيدا الصعوبات التقنية المتصلة بتنفيذ هذه المبادرة في الظروف السائدة في أفغانستان. غير أننا نرى أن التغلب عليها ليس مستحيلا. ونرى أن عملية فرض حظر على الأسلحة ينبغي أن تنقسم إلى مرحلتين:

ونود مرة أخرى أن نغتتم فرصة محفل الأمم المتحدة هذا لكي نطالب المجتمع الدولي بتجميع جهوده لمعالجة التهديد الخطير لأمن منطقة آسيا الوسطى الذي قد تكون له آثار على الصعيد العالمي. وأشار إلى الحالة الإيكولوجية في حوض بحر آرال.

والدورة الحالية للجمعية العامة، التي دعاها السيد كوفي عنان الأمين العام جمعية الإصلاح، يجب أن توفر دفعة جديدة للجهود المشتركة التي يبذلها المجتمع الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة، والاتجار بالمخدرات، والإرهاب. ونحتاج إلى وضع البرامج عبر الوطنية لمجابهة هذه التحديات والتهديدات.

ونقول بثقة إنه إذا جرت المحافظة على الظروف والاتجاهات المؤاتية فسوف تصبح آسيا الوسطى في القرن الحادي والعشرين سوقا إقليمية دينامية تبشر بالخير وتحظى بمكانة عالمية لما لها من أهمية استراتيجية جغرافية ولما لديها من موارد طبيعية وبشرية ضخمة وموارد غزيرة في مجال الطاقة.

إن الترابط الذي تتسم به الحالة المستجدة في آسيا الوسطى، وتبلور نظام الأمن الأوروبي المشترك، ودلائل المستقبل المرتقب للحالات المتطورة داخل القارة الآسيوية الشاسعة، كل هذا يعني أن هناك حاجة ماسة لأن يتخذ المجتمع الدولي التدابير اللازمة لكفالة السلام والاستقرار الدائمين في هذه المنطقة بالإضافة إلى التنمية المستدامة فيها.

السيد كوبا (جمهورية أفريقيا الوسطى) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أولا وقبل كل شيء أن أضم صوتي إلى من سبقني من المتكلمين الموقرين الذين أدلوا ببياناتهم من على هذه المنصة لكي أعرب لكم، سيدي، عن أحر تهاني وقد جمهورية أفريقيا الوسطى بمناسبة انتخابكم الباهر لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الحالية الثانية والخمسين. ويشهد اختيارك على أن بلادكم، أوكرانيا، لا تزال تضطلع بدور هام في الساحة العالمية. كما أن خبرتكم الهائلة وقدراتكم كدبلوماسي محنك تبشر بالخير وبالنجاح لعملنا، وأود أن أطمئنكم أيضا بأنكم تستطيعون أن تعولوا على دعمنا وعلى استعدادنا لمساعدتكم.

وأود أيضا أن أعرب عن ارتياحنا الشديد لعمل سلفكم، السيد غزالي اسماعيل، للمهارة والكفاءة اللتين أدى بهما واجباته. كما نؤكد لسعادة السيد كوفي عنان، الأمين العام،

صوب الأمن العالمي لن يتحقق إلا بعد أن نهيب مناطق آمنة ومستقرة. وبعبارة أخرى، يلزم عند معالجة المشاكل العالمية أن نتبع مبدأ الانتقال من الإقليمية إلى العالمية.

ومن الضروري أيضا أن نعيد النظر في ضمانات الأمن المقدمة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، وأهمها الضمانات المقدمة للدول المشتركة في المناطق الخالية من الأسلحة النووية. ونحتاج إلى الدمج الكامل للجهود الرامية إلى تعزيز عدم الانتشار وكفالة الأمن النووي العالمي مع حسم المشاكل الإقليمية. ويجب أن يكون هناك ارتباط وثيق بين النظر في مشكلة عدم الانتشار وإجراء تخفيضات كبيرة في الأنماط الأخرى من أسلحة الدمار الشامل.

وتقدر أوزبكستان تقديرا هائلا جهود المنظمات الدولية، وأولها الأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، لتأييدها لمبادرة آسيا الوسطى. ونود أن نرجو من الجمعية العامة ورئيسها والأمين العام أن يساعدوا في اعتماد قرار خاص يؤيد مبادرة إعلان آسيا الوسطى منطقة خالية من الأسلحة النووية، وفي تشكيل فريق للخبراء تابع للأمم المتحدة لدراسة أشكال وعناصر الاتفاق الإقليمي حول هذه المسألة.

وتعاوننا داخل إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا يسهم إسهاما كبيرا في تعزيز الأمن الإقليمي في آسيا الوسطى. ونرى أن الحلقة الدراسية لاجتماع المكتب الموسع للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، المنعقدة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ في عاصمة أوزبكستان اعتراف من جانب المجتمع العالمي بأهمية آسيا الوسطى بالنسبة للمسائل المتعلقة بتعزيز السلام والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

وقيام أوزبكستان وقيرغيزستان وكازاخستان بإنشاء كتبية مشتركة لحفظ السلام كان خطوة هامة صوب ضمان السلام والاستقرار في المنطقة. ولأول مرة تجري في أراضي أوزبكستان وكازاخستان مناورات عسكرية واسعة النطاق للكتبية المشتركة لحفظ السلام في آسيا الوسطى، "سينترازبات ٩٧"، بمشاركة قوات متعددة الجنسيات. وشكلت هذه المناورات اختبارا جادا أكدت الكتبية باجتيازه بنجاح أنها وحدة كاملة متكاملة من قوات الأمم المتحدة الاحتياطية لحفظ السلام.

على المناخ السياسي الدولي وإمكانيات التعاون الجديدة التي ظهرت. وكان يفترض أن تؤدي هذه إلى بناء الثقة بين الدول وأن تيسر السعي لإيجاد حلول وسط لمعظم المسائل التي تشغل المجتمع الدولي.

للأسف، كنا متفائلين أكثر من اللازم. وفي التفكير في واقع اليوم الحزين، أفكر بشكل خاص في العديد من الأرواح البشرية التي أزهقت عبثا في الجزائر وبألاف النساء والأطفال الذين أخرجوا عنوة من ديارهم وما زالوا يدفعون في جمهورية الكونغو المجاورة، وفي بوروندي وسيراليون والصومال، وفي أماكن أخرى، ثمنا باهظا لعيوبنا وتناقضاتنا وعدم تسامحنا.

وأعتقد أن الوقت قد حان لتوجيه دعوة إلى المجتمع الدولي ومنظمتنا - التي يبدو أنها، في هذه الحالة الخطيرة جدا، لا تهض بمسؤوليتها الأساسية تجاه صون السلم والأمن الدوليين - لكي يعالج الصراعات الداخلية المتفجرة في دولنا بحزم. يجب أن نعالج هذه الصراعات الجديدة، التي تترتب عليها انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان الأساسية والتي نفتقر إلى المقدرة لمنع وقوعها وإدارتها، لأن ما يتعرض للخطر هو بقاء دولنا ذاته على قيد الحياة بالإضافة إلى توازن وتماسك المجتمع الدولي.

لدى جمهورية أفريقيا الوسطى ما يدعوها للترحيب بعقد الاجتماع الوزاري للدول الأعضاء في مجلس الأمن، في ٢٥ أيلول/سبتمبر الماضي، المكرس للحالة في أفريقيا. وينبغي ترجمة التوصيات التي انبثقت عن تلك المداورات إلى واقع.

ووفد جمهورية أفريقيا الوسطى يرحب بالتقدم الكبير الذي أحرز في تحقيق السلام في أنغولا وليبيريا وهايتي. ولكننا لا نزال نعتقد أنه لا يزال يتعين على الأطراف المعنية أن تعمل الكثير للتغلب على العقبات التي تعترض طريق المصالحة وإعادة السلام إلى الشرق الأوسط وأفغانستان وقبرص.

وخلافا لما هو الحال في مناطق أخرى من العالم، حيث يسير النمو الاقتصادي المتجدد في اتجاه لا يمكن عكسه، فإن أفريقيا لا تزال تفتقر إلى الأداء الجيد، ولا يزال الوضع الاقتصادي والاجتماعي مدعاة للقلق في عهد العولمة هذا. بيد أننا لا نقلل من نطاق وتعقيد المشاكل الصعبة التي تواجه المجتمع الدولي في نهاية القرن. ولحل هذه المشاكل تمس الحاجة إلى نوع جديد من التعاون لكي

الذي لم يكن انتخابه إلا مكافأة عادلة عن السنوات العديدة التي قضاها في خدمة الأمم المتحدة، الدعم المتجدد من جانب جمهورية أفريقيا الوسطى حكومة وشعبا.

تعتقد هذه الدورة في وقت حرج من تاريخ منظمتنا لأنها تواجه العديد من المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية والمؤسسية المختلفة التي تستدعي الإصلاحات الواجبة.

إن تجديد الأمم المتحدة لكي تصبح منظمة دينامية وديمقراطية وفعالة يشكل تحديا رئيسيا تواجهه هذه الدورة، التي وصفها الأمين العام بحق بأنها جمعية الإصلاح. وتقريره الرائع المقدم في ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٧ يتماشى تماما وتوقعات الدول الأعضاء، فهو لا يهتم بالتحديات التي نواجهها ونحن على عتبة القرن الأول من الألفية الجديدة فحسب، بل يطرح أيضا وفوق كل شيء، اقتراحات للمدى الأطول.

وللأمم المتحدة دور هام جدا تضطلع به في مجالات صيانة السلم والأمن الدوليين والمحافظة عليهما، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، والعدالة. ويجب إصلاح المنظمة وتعزيزها لكي تواجه على نحو أفضل الواقع الجديد في عالم اليوم. وتسهم جمهورية أفريقيا الوسطى بإسهامها المتواضع في هذا المسعى الهام جدا بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية وحركة عدم الانحياز.

وبالنسبة لإصلاح مجلس الأمن، فإن جمهورية أفريقيا الوسطى تأمل في توسيع عضوية المجلس لكي يوفر تمثيلا جغرافيا منصفًا.

ولكن ماذا عن الفجوة، التي يزداد اتساعها باطراد، بين ثلاثة أرباع البشرية والربع الآخر؟ ماذا عن انتشار الصراعات المسلحة على ضوء خلفية من التعصب العرقي والمجاهبات السياسية القاتلة التي تهدد السلم والأمن الدوليين بالخطر؟ إن منظمتنا لا تبدو قادرة على السيطرة على هذه المشاكل.

ومع ذلك، قبل سنوات قليلة، بعد سلسلة من الأحداث الرئيسية التي حولت تحويلا جذريا نظام ما بعد الحرب الباردة القديم، نعتقد أن العالم أصبح أخيرا جاهزا للانتقال إلى عهد جديد نتيجة للتحسينات الواضحة التي طرأت

الإقليمية. ومع ذلك شهد العالم مؤخرا المشهد المأساوي لجمهورية أفريقيا الوسطى وهي تتعرض لهجوم لما أصبح يعرف بمسلسل تمرد بانغوي، ببساطة لعدم قدرتها على ترسيخ تجربتها الديمقراطية اليافعة من خلال تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة.

تلقي قضية جمهورية أفريقيا الوسطى الضوء على الأسباب الجذرية لموجات العنف التي تجتاح منطقتنا دون الإقليمية. فعمليات التمرد - التي استمرت للأسف عاما كاملا، ووضعت البلاد بأسرها على حافة حرب أهلية - حدثت على خلفية محاولة، حركتها دوافع قبلية، لاستعادة السلطة وكنتيجة لمناورات قوى خارجية تسعى إلى إنهاء عملياتنا الديمقراطية. ولكن ما كان يتسنى حدوث أي شيء من هذا لولا حالة البلد الاقتصادية والاجتماعية الصعبة جدا. فالأثر المشترك لإرث سيئ وانخفاض قيمة فرنك الاتحاد المالي الأفريقي انخفاضا شديدا والإيرادات الضئيلة لخزانة الجمهورية لمدة طويلة، خلقت مجتمعة حالة لم تعد الدولة قادرة فيها على دفع رواتب موظفيها المدنيين بانتظام.

وكانت نتيجة هذه الأزمة مأساوية لأن الضرر الذي نتج عن الأحداث المأساوية في نيسان/أبريل وأيار/مايو وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ أضعف إلى حد كبير قدرة بلدنا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وخلصت اللجنة الفنية التي شكلت لحصر الضرر إلى أن عمليتي التمرد الأوليين ستكلفان وحدهما حوالي ٤١.٩ بليون فرنك من فرنكات الاتحاد المالي الأفريقي لتعويض الخسائر التي لحقت بالدولة والأعمال التجارية والمشاريع والأفراد ناهيك عن تكاليف التدابير التي لزم اتخاذها لمساعدة ضحايا هذا الصراع الكثيرين.

وفيما يتجاوز التعبئة الضرورية لجميع مواطنينا - الذين وجه إليهم فخامة السيد أنجي - فيلكس باتاسي، رئيس الجمهورية، نداء قويا من أجل استعادة السلام والوحدة الوطنية كأساس للانتعاش الاقتصادي الحقيقي في بلدنا - لا يليق بشركائنا وبالمجتمع الدولي بأسره إلا التضامن معنا لا الوقوف ضدنا؛ لأن نية جمهورية أفريقيا الوسطى هي الاستمرار في توطيد العملية الديمقراطية التي التزمت بها التزاما لا رجعة فيه.

وفيما يتجاوز الدعم المشكور الذي يقدمه لنا مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين، لا بد من تزويد بلدي غير الساحلي بالموارد المالية التي تلزمه لكي يستمر - كما

لا تستبعد ثلاثة أرباع البشرية من مسيرة التقدم والرخاء المشترك.

لا تزال أفريقيا تعاني من صعوبات اقتصادية كبيرة لافتقارها إلى السيطرة على بعض العوامل الخارجية التي تضر بتمتعها، كانهيار أسعار السلع الأساسية وعبء ديونها وعدم كفاية التدفقات الرأسمالية إليها، مما حال بينها وبين تحقيق نمو اقتصادي مستدام ورفع مستويات معيشة شعوبها.

إلا أن حالة أقل البلدان نموا هي الأسوأ، ويقع معظم هذه البلدان في القارة الأفريقية ولا تزال حالتها في الحضيض على الرغم من الخطوات المترددة التي تتخذ هنا وهناك. ومع أن العولمة أدت إلى عقد اجتماعي جديد، فإن مبدأ الشراكة وتقاسم المسؤولية بين أقل البلدان نموا والمجتمع الدولي، بهدف عكس اتجاه التدهور الاجتماعي والاقتصادي والإسراع في عملية النمو الذي يمكن تحمله والتنمية المستدامة، ينبغي أن يسترشد به الطرفان في التزامهما. والسؤال المطروح الآن هو كيف نصبح قادرين على المنافسة دون دعم المساعدة الإنمائية الرسمية، التي يستمر تناقصها.

نحن نرى أن هذه الحالة المنذرة بالخطر تتطلب الأخذ بنهج عملي للتعاون بين أفريقيا وشركائها، ولا سيما مؤسسات التمويل والنقد الدولية، التي ينبغي لها أن تأخذ هذه العوامل في الحسبان في تحديد طرائق التعاون مع القارة وإتاحة حصولها على الموارد العالمية. ولا يمكننا أن نبالغ في التشديد على الحاجة الملحة للتحلي بقدر أكبر من المسؤولية والالتزام الأقوى من جانب المجتمع الدولي بأسره تجاه هذه القارة المنهارة اقتصاديا واجتماعيا. وهذا الوعي الجديد هو الذي سيساعد أفريقيا على الخروج أخيرا من البلبلة والفوضى اللتين لا تزال غارقة فيهما.

بدون إحراز تقدم اقتصادي واجتماعي لا يمكن الحديث عن السلام أو الديمقراطية، لأن السلام والديمقراطية والتنمية تسير معا جنبا إلى جنب. ويصدق هذا القول على وجه الخصوص بالنسبة لجمهورية أفريقيا الوسطى، التي عرفت منذ زمن بعيد بسويسرا أفريقيا، نظرا لالتزامها طويل الأمد بالسلام. وإن رئيسها السيد أنغي - فيلكس باتاسي، وصل إلى أعلى منصب في البلاد من خلال انتخابات علنية حرة، وقد دأب يوميا على تشجيع السلام والحوار في منطقة أفريقيا الوسطى دون

السيد بونيلام (سيشيل) (ترجمة شفوية عن الفرنسية):
أغتتم هذه الفرصة لأهنتكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة
الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين.

كما أود أن أتوجه بالشكر إلى سلفكم، السفير غزالي
ممثل ماليزيا، على ما أبداه من مهارة والتزام في إدارة
أعمالنا أثناء الدورة الماضية.

وأعرب للأمين العام وموظفيه عن عميق تقديري
للمبادرات الصعبة - غالباً - التي اضطلعوا بها هذا العام
لتعزيز السلام - لا فيما بين الشعوب فحسب، بل أيضاً
داخل الدول ذاتها. وهذه المبادرات تبرز بوضوح دور
المنظمة ومبادئها التي يسرنى أن أؤكد مجدداً التزام شعب
سيشيل بها. وكانت هناك أيضاً مبادرات لتعزيز التنمية
وحماية البيئة والضعفاء منا، ومساعدة الأشخاص عديمي
الجنسية واللاجئين الوافدين من بلدان كثيراً ما تكون
مهمشة.

إننا نحتاج إلى أمم متحدة متماسكة وفعالة ومدعومة
بالأموال التي تلزمها لتنفيذ مهامها. وقد اقترح الأمين العام
مجموعة إصلاحات ترمي إلى هذا الهدف، وجمهورية
سيشيل تؤيد بقوة هذه المبادرة.

إن سيشيل دولة جزرية صغيرة. ومع ذلك، فقد بذلنا كل
ما في وسعنا لكي نندمج تماماً في الحياة الدولية وفي
الاقتصاد العالمي. ومن هذا المنطلق، طلبت سيشيل
الانضمام إلى عضوية منظمة التجارة العالمية؛ وهي بالفعل
عضو في لجنة المحيط الهندي، والسوق المشتركة لدول
شرق أفريقيا وجنوبها؛ وانضمت مؤخراً إلى الجماعة
الإنمائية للجنوب الأفريقي. وهكذا اعتمدت سيشيل
سياسة اقتصادية منفتحة الهدف منها أن تكون جذابة؛ ومع
ذلك، ما زلنا نواجه المعوقات التي هي سمة أية دولة
جزرية، والتي زاد من استفحالها نقص الموارد البشرية
والطبيعية، ومحدودية أسواقنا المحلية.

وبعد المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول
الجزرية الصغيرة النامية، المعقود في بربادوس في ١٩٩٤،
وعملاً بالقرارات المتخذة في المحافل الدولية، بدأ
المجتمع الدولي يستجيب لنداء الدول الجزرية الصغيرة من
أجل مساعدتها في إرساء وتعزيز دعائم التنمية
المستدامة. وعلى غرار البلدان الكبرى، فإن الدول الجزرية
الصغيرة تراودها نفس التطلعات وتواجهها نفس
الاحتياجات - إن لم تكن أكثر. غير أنها قليلة الحظ بسبب

يفعل الآن انطلاقاً من إحساس بواجب أخلاقي - في أن
يكون بلداً مرحباً ومحتفياً بالسودانيين والروانديين
والبورونديين والكونغوليين وغيرهم من الأشقاء
والشقيقات الذين يدفعون الثمن غالباً من جراء ما يحفل
به عالمنا من تعصب وتوترات عرقية وصراعات
سياسية دامية.

والحقيقة هي أن المحن هي التي تبين معدن الأصدقاء
الحقيقيين. ومحنتنا مكنت شعب جمهورية أفريقيا
الوسطى من أن يقدر ما تمتع به من تعاطف وتضامن أثناء
أحلك ساعات تاريخه. وباسم فخامة السيد أنجي -
فيلكس باتاسي رئيس الجمهورية ورئيس الدولة والحكومة،
وباسم شعب جمهورية أفريقيا الوسطى، أكرر الإعراب
عن شكرنا للمجتمع الدولي، وفي مقدمته فرنسا،
وجمهورية ألمانيا الاتحادية، والولايات المتحدة الأمريكية،
واليابان، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا
الشمالية، وغابون، وتشاد، والسنغال وتوغو، ومالي،
وبوركينا فاسو، والأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة
الافريقية، والاتحاد الأوروبي، على ما يوجد علينا به من
دعم ومساعدة قيمة.

وأغتتم هذه الفرصة أيضاً لأعرب عن شكرنا الخاص
لجميع الدول الأعضاء في مجلس الأمن التي اتخذت
بالإجماع، في ٦ آب/أغسطس الماضي القرار ١١٢٥
(١٩٩٧) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى. لقد كان الأثر
المباشر لذلك القرار هو ردع المحاولات المكشوفة
لزعزعة الاستقرار، وتمكين بعثة البلدان الأفريقية لرصد
تنفيذ اتفاقات بانغي من أن تضمن السلم والأمن في
العاصمة بشكل أفضل، وكذلك في محافظات جمهورية
أفريقيا الوسطى.

إن السلام ما زال هشاً ومزعزعا، وباسم شعب أفريقيا
الوسطى بأكمله نوجه نداء عاجلاً إلى الأمم المتحدة
بتمديد ولاية البعثة إلى أن تملك جمهورية أفريقيا
الوسطى جيشاً وطنياً وفيها وقادراً على أن يكفل البقاء
لمؤسسات جمهوريتنا.

أتمنى للجمعية العامة خالص النجاح في عملها
المستند إلى مبدأ العالمية الذي تعزز به منظمنا كل
الاعتزاز.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن
لمعالي السيد جيريمي بونيلام، وزير خارجية سيشيل.

هذه الدورة العادية للجمعية العامة، التي أتيننا إليها جميعاً، تحدوننا في ذلك تطلعاتنا المشتركة الى مستقبل البشرية. ومرة أخرى، نحضر هذا المحفل لننقل أحر تحيات التضامن والسلام والأمل من جمهورية غينيا الاستوائية، شعباً وحكومة، ولنعرب بخاصة عن آراء بلدي حول المسائل المقرر مناقشتها في هذه الدورة.

ثلاث سنوات تفصلنا عن الألفية الجديدة. وفترة الانتظار هذه فرصة نتأمل فيها تأملاً عميقاً في ما تخبئه لنا هذه الألفية من تحديات. ففي وقت قصير جداً انتقلنا من عالم ثنائي القطبية، مطبوع بالحرب الباردة والمواجهات الاستراتيجية والأيدولوجية، إلى الحركة الدينامية الجديدة المتمثلة في العولمة وتكافل الدول في علاقاتها مع بعضها البعض ضمن النظام الدولي.

والواقع أننا، عندما ندرك أن هذه الألفية شارفت على نهايتها وأن أكثر من ٥٠ سنة انقضت اليوم على تأسيس منظماتنا، يجب علينا أن نقر بأن شوطاً كبيراً قد قطع فيما يتعلق بالتقدم الذي أحرزته البشرية، وبخاصة في مجالات الاقتصاد والعلوم وتطوير التكنولوجيا. إلا أن الغموض لا يزال لسوء الحظ يخيم بظلاله على بعض نواحي مستقبل البشرية وإمكانات إحلال السلم والأمن في أنحاء العالم.

ففي بلدان العالم الثالث، كبلدنا مثلاً، تتأثر حياة ملايين الأشخاص من جراء توقف التقدم والتنمية بسبب الفقر المدقع والحروب والصراعات المسلحة وعودة أنشطة المرتزقة والجريمة المنظمة. باختصار، بات الشعب عرضة لعنف عشوائي، الأمر الذي أدى إلى انهيار الأنظمة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

ونعتقد أن العبء الذي وضع على كواهل شعوبنا ثقيل جداً وأن مشاكلهم تتطلب استجابة دائمة وثابتة من الأمم المتحدة، تتضمن القضاء على ممارسات النزعة التدخلية الجديدة؛ ومنع النزاعات؛ والحد من الفقر؛ وإزالة حواجز النزعة الحمائية الجديدة في التجارة العالمية؛ والمساعدة في مكافحة الإرهاب والمغالاة في التمسك بالعقيدة والتعصب القومي الذي أصبح اليوم يشكل مفارقة تاريخية. كما أن الحفاظ على البيئة ومكافحة تهريب المخدرات والاستهلاك غير المشروع للمخدرات يجب أن يشكل أيضاً أهدافاً أولية لعمليتنا الجماعية. فهذه المشاكل لا تقتصر على أراضي دولة واحدة، ولذلك فإن حلها

مواردها المحدودة جداً، وهيكلها الاقتصادية الهشة. وهذا ما يجعل من الأكثر انصافاً وضع معايير محددة تسمح لها بأن تندمج بانسجام في مسيرة التعاون والتنمية الاقتصادية العالمية، سواء على الصعيد الثنائي أو المتعدد الأطراف.

في الأونة الأخيرة شهدت سيشيل نكسات مناخية كبرى، فقد هطلت أمطار غزيرة مستمرة لم يسبق لها مثيل تسببت في خسائر في الأرواح، وفيضانات، وانزلاقات أرضية، وتدمير المنازل، والهياكل الأساسية بجميع أنواعها. كما أنها تهدد البيئة التي يعتمد عليها أسلوب معيشتنا، ونظامنا الإيكولوجي وخاصة في المناطق الساحلية.

وبالنسبة الى دولة صغيرة تسعى الى اللحاق بركب التنمية، يمكن أن تترتب على حدوث اضطراب غير متوقع، مع كل ما يحمل ذلك من عواقب اقتصادية وغيرها، نتائج بعيدة الأثر لا تتضح معالمها فوراً.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأشكر إدارة الشؤون الإنسانية لأنها عملت سريعاً على إيفاد بعثة تقييم لدراسة ليس فقط ما سببه هذا الاضطراب من أضرار، وإنما أيضاً التهديدات المقبلة التي يشكلها اضطراب كهذا بالنظر الى ما يطراً حالياً من تغير في المناخ على الصعيد العالمي. وعلاوة على ذلك، أعقب تلك البعثة إطلاق نداء الى المجتمع الدولي لتقديم المساعدة. إن شعب سيشيل ممتن جداً للقيام بكل هذه الأعمال.

ختاماً، أود أن أعرب عن الأمل في أن يحمل المستقبل لكوكبنا أوجه تحسن واسعة النطاق، بصرف النظر عن الصعوبات العديدة التي تلوح في الأفق. فالأمم المتحدة، من خلال ما تطلقه من مبادرات وما تبذله جميع الشعوب من جهود مشتركة، ستحقق ذلك الهدف لا محالة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الدولة للشؤون الخارجية والتعاون في غينيا الاستوائية، معالي السيد دون ميغيل أويونو اندونغ ميفومو.

السيد أويونو اندونغ ميفومو (غينيا الاستوائية) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): السيد الرئيس، يسرني أن أنضم إلى من سبقني من المتكلمين في تهنئتكم للتكريم الرفيع المستوى الذي حظيتم به أنتم وبلدكم بانتخابكم لترؤس

المرونة والفعالية. كما لسنا متأكدين من أن زيادة في عدد الأعضاء الدائمين من شأنها إيجاد أمم متحدة أكثر تمثيلاً. ما يجب علينا أن نحاول إحرازه هو إيجاد عدد أكبر من الأصوات يعبر عن رغبة الشعوب في رؤية عالم أكثر ازدهاراً ومسالمة ودائم الاستقرار. وإذا تعذر تحقيق هذا الأمر عن طريق إعادة ما للجمعية العامة من حقوق مشروعة، بات من المعقول إدخال عدد أكبر من الأعضاء إلى مجلس الأمن يمثلون الأقاليم، وكفالة أن تراعي القواعد التي تحكم استخدام حق النقض مصالح الأغلبية.

وغينيا الاستوائية مهتمة بضمان أن تكون لدينا آلية تعمل بشكل ملائم تعكس، فوق كل شيء، روح المساواة والعدالة داخل الأمم المتحدة. وبالنسبة إلى غينيا الاستوائية، التي هي بلد صغير من حيث المساحة والسكان، يوفر الأداء الديمقراطي للأمم المتحدة ضماناً للأمن والاستقرار في العلاقات الدولية، وفوق كل شيء، يضمن الاحترام الدقيق لحق السيادة لكل دولة.

ليس من قبيل الدعاوى العديمة الجدوى أن بلدانا مثل بلدنا لا تلقى معاملة مناسبة في العلاقات بين الدول. وهذا ينطبق، على سبيل المثال، على المطالب الغامضة المتعلقة بالمبدأ العالمي الخاص باحترام حقوق الإنسان الأساسية، التي تتضمن الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وفي حالة غينيا الاستوائية بالتحديد، ليس من المفهوم أو المقبول أنه بالرغم من جهودنا الكبيرة لتحقيق ديمقراطية قائمة على المشاركة واحترام حقوق الإنسان، لا يزال الرأي العام الدولي يستغله البعض ليضعوا على بلدنا صورة زائفة أمام العالم الخارجي لأسباب لا تتفق مع هذا المبدأ العالمي. ونحن لا نعتقد أن أحداً يحق له احتكار القيم والفضائل في هذا الخصوص.

مع ذلك، منذ عدة أعوام، توصل بلدي إلى نتيجة مؤداها أن احترام حقوق الإنسان يجيء من عملية مستمرة وليس من استجابة فورية لمعايير ومطالب تفرضها مجموعات أو أفراد لهم مصالح سياسية متحيزة. وفي هذا السياق، تشارك حكومة غينيا الاستوائية، بمحض رغبتها الحرة، في جميع مبادرات الأمم المتحدة وبعض البلدان الصديقة لتعزيز احترام حقوق الإنسان في البلد وتعاون بشأنها. وتحقيقاً لهذا الهدف قمنا بالفعل - ونحن نعمل مع مفوض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان - بتنظيم برامج تدريبية وتعليمية وإعلامية متنوعة تتعلق بحقوق الإنسان.

يتطلب اشتراك جميع دول العالم وتضامنها في سياق من توافق الآراء والتعاون الدولي الأكثر تنسيقاً.

وهذا الوضع يولد بدوره الحاجة إلى كفالة إدخال إصلاح ديمقراطي في المؤسسات والمنظمات العالمية النطاق. ويجب أن يصبح تقسيم العالم إلى فئات شيئاً من الماضي، على الرغم من أننا نوافق على وجوب أن يضطلع بعضنا بمسؤوليات خاصة تجاه البشرية، سيما وأن هذا البعض مسؤول، بمعنى من المعاني، عن تهديدات معينة تواجهنا: كالتهديد النووي، وابتعاث وبيع الأسلحة على نطاق واسع، وتدهور البيئة، وممارسة السلطة المطلقة على الاقتصاد والمالية وأوجه التقدم في العلوم والتكنولوجيا والمعلومات. وإن كان هناك عالم ثالث اليوم، فإنما يعود ذلك إلى أن أحدهم استغله لإنشاء عالم أول. ونحن لا ننوي انتظار نشوء عالم رابع يمكننا استغلال وسائله وموارده كي نصبح عالماً متقدماً النمو. وبيت القصيد هنا هو العمل على أن تكون الموارد التي كدسها العالم الأول، أي بلدان الشمال، متاحة اليوم للبلدان النامية. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب على النظام التجاري الدولي أن يكون عادلاً، كما يجب الحد من الفقر وتعزيز التنمية الاجتماعية والتقدم التكنولوجي في البلدان النامية، وتخفيف حدة مشكلة الديون. باختصار، يجب أن تخفض الفوارق في نوعية الحياة التي تفصل مواطني الشمال عن مواطني الجنوب، تخفيضاً جذرياً، بروح من التضامن المنفتح الذي من شأنه أن يهمل من أجل إحراز التقدم وتحقيق التنمية لجميع البلدان.

هذه الجوانب كلها هي المسائل الحقيقية التي تنبغي مناقشتها في سعيها إلى تحقيق سلام عالمي دائم وتنمية مستدامة في الألفية المقبلة. لذلك، يجب على الأمم المتحدة أن تصبح منظمة عالمية على قدر أكبر من العولمة والديمقراطية بحيث تتمكن من الأخذ بنهج دينامي في تصديها للمشاكل التي ترزح البشرية تحت عبئها. ويجب تحديثها وجعلها عصرية كي تتمشى والأزمة الجديدة وتتمكن من أن تعبر عن الإرادة المشتركة لجميع الأمم. لذلك، يجب إعادة هيكلتها.

وفي هذا الخصوص، تشعر غينيا الاستوائية، كما يشعر العديد من البلدان غيرها، أن الوقت قد حان لإصلاح هيئة صنع القرار في الأمم المتحدة، أي مجلس الأمن. وفيما يتعلق بالإصلاح لا نعرف ما إذا كان عدد أعضاء المجلس هو الذي منع الأمم المتحدة من أن تعمل بقدر أكبر من

بها مرتزقة نظمته ومولتهم بعض الجماعات السياسية الأجنبية ذات المخططات الخفية ضد أمتنا.

إن عدم الاستقرار في منطقة افريقيا الوسطى دون الإقليمية يهدد اليوم أمن المنطقة والقارة، وإن الخطط والاستراتيجيات والآليات الرامية الى زعزعة الاستقرار توضع من خارج المنطقة، وهي قادرة على تدمير الأنظمة الديمقراطية اليافة الموجودة في المنطقة. وتنخرط شركات اتصالات ووسائط إعلام قوية بشكل نشط في تشويه وتضليل وتحريف كل شيء يحدث في المنطقة بشكل منتظم. إن الحالة في أنغولا، وجمهورية الكونغو، ورواندا وبوروندي، وأيضا الصراعات الأخيرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية قدمت الى الرأي العام الدولي على أنها المعركة الفاصلة بين قوى الخير والشر.

إننا نطلب من الأمم المتحدة أن تتابع كل شيء يحدث في هذه المنطقة، وبخاصة في منطقة خليج غينيا، من دلتا نهر النيجر الى مقاطعة كابيندا، وأيضا في منطقة البحيرات الكبرى.

وفي قضية جمهورية الكونغو المحددة، وهي بلد شقيق نتشاطر معه مصالح مشتركة، تؤيد حكومة غينيا الاستوائية جهود الوساطة الدولية التي يبذلها رئيس جمهورية غابون السيد الحاج عمر بونغو والممثل المشترك للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية.

إن لدينا شعورا بأن حربا باردة جديدة تشن في افريقيا قائمة على مؤثرات ثقافية ولغوية. إن استخدام اللغات الإنكليزية والفرنسية والبرتغالية والإسبانية في المنطقة يجب أن يعمل على إثراء قيمنا وقدراتنا من حيث التعاون الدولي، وألا يكون عامل مواجهة وعداء قائم على الهيمنة. وهذه الظاهرة لها تأثير عكسي على قدرتنا على تحقيق الوحدة على المستوى القاري في افريقيا لحل النزاعات بالطرق السلمية. ولذلك، نشاهد الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية اتخاذ اجراءات تقوم على توافق الآراء تؤدي الى تخفيف حدة الخلافات.

في هذا السياق، تبذل حكومة بلدي جهودا للاحتفاظ بتوازن داخلي وإقليمي بوضع سياسة قائمة على الحوار، وتوافق الآراء وحسن الجوار التي هي أدوات لا غنى عنها لضمان السلم والأمن في القارة.

ويفخر بلدي أيضا بأن يكون واحدا من البلدان القليلة في العالم التي انضمت بارادتها الحرة مع بلد آخر هو في هذه الحالة الولايات المتحدة الأمريكية - على برنامج مساعدة فنية ومالية يرمي الى تحسين ممارسة حقوق الإنسان في مجتمعنا. وفي سياق هذا البرنامج، وضعت اصلاحات قانونية بعيدة المدى لتنظيم هذه الممارسة للحقوق، وأيضا لتحقيق إدارة وحكم أفضل بواسطة الدولة. وهذه التدابير جميعا ستكون بعيدة عن التدخل السياسي القائم على المصالح الإيديولوجية أو المتحيزة.

لذلك أود، من هذا المحفل، أن أؤكد للرأي العام الدولي أن حقوق الإنسان في غينيا الاستوائية، جزء لا يتجزأ من أولويات الحكومة وجميع القوى السياسية للأمة، وأنا ننتقد ونقيّم دائما تقدمنا. لذلك، لسنا بحاجة الى موافقة أو توجيه أي مجتمع آخر أو مؤسسة لتقييم هذه الحقيقة الملموسة. كما أننا لسنا بحاجة الى أية دعاية لصالحنا أو لغير صالحنا من وسائط إعلام دولية قد تكون مرتبطة بجماعات ضغط ومصالح لها برامج خفية.

ونحن بالتأكيد نوافق على أن نفس القدر من الضغط الذي يمارس فيما يتعلق بحقوق الأفراد السياسية يجب أن يمارس أيضا من أجل تحقيق تأييد ملموس لحق الأفراد في التنمية وتقدم الأمة. ورغبتنا الاجماعية هي أن يكون للملايين من الرجال والنساء والأطفال في العالم في الألفية الثالثة الحق في الخدمات الصحية، والتعليم، والمسكن الملائم، ومياه الشرب، والكهرباء، والطعام والملبس. لكن هذا الهدف لا يمكن تحقيقه عن طريق تدابير وسياسات تقييدية أو عن طريق حصار اقتصادي تمييزي. ونحن نود أن نذكر أيضا أن حتى هذه السياسات لا تطبق بشكل متساو في جميع أنحاء المجتمع الدولي.

مع ذلك، وبسبب اقتناعنا القوي بأننا يجب أن نقوم بدور رئيسي في تنميتنا، أصبحت غينيا الاستوائية - اليوم وأكثر من أي وقت مضى، مستهدفة من جانب بعض القوى، وأصبحت منطقة هامة من الناحية الاستراتيجية والاقتصادية في منطقة افريقيا الوسطى دون الإقليمية. وعلى المستوى الاقتصادي، حصل بلدنا توا على مركز "بلد منتج للنفط"، وهناك محالات تبذل لزعزعة استقراره بغرض الهيمنة ولأسباب استراتيجية. وقبل خمسة أشهر بالضبط، وبفضل روح التضامن الافريقي التي أظهرتها جمهورية أنغولا الشقيقة، نجحنا بلدنا من محاولة غزو قام

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد موراتبك إيماناليف وزير الشؤون الخارجية في قيرغيزستان.

السيد إيماناليف (قيرغيزستان) (ترجمة شفوية عن الروسية): اسمحو لي بالنيابة عن حكومة جمهورية قيرغيزستان وشعبها أن أهني السيد أودوفينكو، زميلي وزير الشؤون الخارجية في أوكرانيا، بمناسبة انتخابه للمنصب الرفيع، منصب رئيس الجمعية العامة في الدورة الثانية والخمسين، وأن أتمنى له النجاح في مساعيه. اسمحو لي أيضا أن أعرب عن شعورنا بالاحترام والتقدير لبلده الذي يلعب دورا هاما في حسم القضايا الإقليمية والعالمية.

أود أن أعرب عن امتناننا القلبي للرئيس السابق للجمعية العامة، ممثل الشعب الماليزي الصديق، السفير غزالي إسماعيل، لجهوده الدينامية النشطة في إقامة حوار بناء حول طرق إصلاح الأمم المتحدة.

وقيرغيزستان، شأنها في ذلك شأن المجتمع الدولي بأسره، تتوقع إحراز تقدم حقيقي في هذه الدورة فيما يتعلق بقضية إصلاح الأمم المتحدة المعقدة. ونحن نثق في أن هذه الدورة ستتمكن من مواجهة المشاكل التي تواجه المنظمة اليوم خلال هذه الفترة العصيبة المعقدة. إن رئيس وحكومة بلدي يؤيدان تأييدا كاملا جهود الأمين العام السيد كوفي عنان لتعزيز كفاءة الأمم المتحدة، وقدرته على أن يستجيب بشعور رقيق وكفاية لتحديات عالم يتغير على نحو سريع. ونثق في أن الأمم المتحدة المتجددة ستجسد بحق المبادئ والمقاصد الواردة في الميثاق، بما يضمن الانسجام بين مصالح جميع دولها الأعضاء باسم السلام والتقدم. ونحن مستعدون لدعم جميع الاقتراحات التي تعزز هذا الهدف.

وبالنسبة لإصلاح مجلس الأمن، فإن مسألة تحسين أساليب عمله لا تقل أهمية عن مسألة توسيع عضويته، وتعتقد قيرغيزستان أن هاتين المسألتين يجب النظر فيهما معا. ولا نزال نؤيد الاقتراح الخاص بالعضوية الدائمة لليابان وألمانيا في المجلس. غير أننا نرى أن الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ينبغي أن يكون بينهم ممثلون عن كل من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

أشرفت البشرية الآن على عتبة ألفية جديدة، والتغيرات الجارية تغير صورة البشرية وتحول نقطة

وفي عملية التغيير السياسي والاقتصادي هذه، كانت هناك انتكاسات ومصاعب، ولكننا واصلنا اصرارنا على المضي قدما في الطريق الذي سيمكننا من أن نترك وراءنا ماضيا ترتب عليه تخلف اقتصادي حاد وانحيار في المبادئ والقيم الديمقراطية. إننا نريد أن تكون غينيا الاستوائية منخرطة تماما في ديناميات التغيير والعولمة. نريد أن نضمن أن نكون مندمجين في الاتجاه المنتج الخاص باقتصاد السوق الحرة بمكون اجتماعي قوي وحوار قائم على الروح الوطنية، والمرونة والتسامح بين جميع القوى السياسية وفي جميع إركان المجتمع المدني في بلدنا.

نعم، لقد عقدنا توا، من ٨ الى ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، مؤتمرا اقتصاديا وطنيا يرمي أساسا الى إجراء حوار وطني لانجاز تعريف لاستراتيجية تقوم على توافق الآراء تشارك فيها جميع القوى السياسية، والمجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية والجماعات الدينية بمشاركة الوكالات الدولية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، والبنك الدولي، والاتحاد الأوروبي والمنظمات الافريقية ودون الإقليمية، وأيضا الدول الصديقة، ويكون هدفها تنفيذ اصلاحات هيكلية في الاقتصاد والتنمية المستدامة للبلد، عن طريق الاستخدام الرشيد الشفاف للموارد النفطية، والغابات ومصايد الأسماك.

في الميدان السياسي سنمضي في إجراء اصلاحات حرة وشفافة في القوانين المتصلة بممارسة الحريات الديمقراطية حتى نحقق لأمتنا حكما أفضل. ولدنا تصميم سياسي قوي على تحقيق تلك الأهداف والوفاء بالتزاماتنا وناشد من أجل التضامن الدولي.

لا يمكنني أن أختتم بياني دون أن أعرب باسم حكومة غينيا الاستوائية عن تهانينا الحارة للسيد كوفي عنان على اقتراحاته الحكيمة والسليمة لإصلاح هيئات الأمم المتحدة.

وستواصل غينيا الاستوائية تأييد الجهود التي ترمي إلى تحقيق المزيد من الدينامية والمرونة في آليات وهياكل صون السلام والنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة والمستدامة في العالم.

جبلية تتحمل أعباء اجتماعية واقتصادية أكثر من الشعوب التي تعيش في السهول.

في ضوء هذه العناصر والظروف وعلى أساس مقررات مرفق البيئة العالمية، عقد بلدي مؤتمرا دوليا بشأن مشاكل النظم البيئية الجبلية. وقدم المشاركون في المؤتمر اقتراحا بإعلان سنة دولية للجبال، وقد أيد الرئيس أكاييف بشدة هذا الاقتراح في رسالته إلى وفود محفل الجبال وكذلك في رسالته الموجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة.

في الدورة العادية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، التي عقدت في جنيف في تموز/يوليه من هذا العام. اعتمد بتوافق الآراء قرار تقدم به ٤٤ بلدا بإعلان سنة دولية للجبال. ويتضمن القرار طلبا إلى الأمين العام بأن يقدم إلى الدورة العادية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٩٨، بعد التشاور مع الحكومات ومع المنظمات الدولية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة، تقريرا عن استصواب إعلان السنة الدولية للجبال، والإعلان عن تدابير أخرى لضمان التنمية المستدامة للبلدان الجبلية.

أود أن أعتنم هذه الفرصة لأناشد الحكومات وقبل كل شيء المشاركين الآخرين أن يتقدموا بالمعلومات ذات الصلة حتى يدرجها الأمين العام في تقرير كامل وشامل بشأن هذا الموضوع. وآمل أن تعتمد الجمعية العامة بدورها قرارا بتوافق الآراء بشأن هذه المبادرة.

وفي نفس الوقت نعتقد أن من الممكن، بدعم من الحكومات، طرح مسألة وضع برنامج عمل عالمي يضمن التنمية المستدامة لبلدان المناطق الجبلية، على غرار البرنامج الذي ينفذ لصالح البلدان النامية الجزرية الصغيرة.

ولا شك في أن الفجوة الاقتصادية بين البلدان الغنية والمتقدمة النمو والعالم النامي اتسعت في السنوات الأخيرة. وأفقر البلدان لم يعد في مقدورها النهوض اقتصاديا أو اجتماعيا، ولا تزال تفقد الروابط التي تمكنها من المشاركة في الاقتصاد العالمي. ويمكننا أن نتوقع أنه مع استمرار هذا الاتجاه سيزداد عدد هذه البلدان، وهذا يمثل تهديدا خطيرا على التنمية البشرية بأسرها. فنحن في حاجة إلى أن نوقف هذا الاتجاه. وفي هذا السياق، يرى الخبراء أن أكثر النهج التي تبشر بالخير هي زيادة الاستثمارات في

التركيز في أنماط فهم واستكشاف عالما. وإن انهيار عالم الاستقطاب وفر لنا الفرصة لتركيز جهودنا على حل مشاكل الفقر والرعاية الصحية والتعليم والتنمية الاقتصادية والديمقراطية. لكننا لا نزال جميعا نواجه التهديد الذي تفرضه الصراعات المحلية والإقليمية، والإرهاب الدولي، والجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة وانتشار أسلحة الدمار الشامل وتدهور حالة البيئة. كل هذه الجوانب السلبية للنشاط الإنساني تهدد الاتجاه العالمي صوب تعزيز السلام والتقدم وتقوض الديمقراطية الجديدة الهشة وتضعف من قوة البلدان النامية وتهدد بشكل عام جميع جهودنا من أجل بناء عالم أفضل أكثر أمنا.

كانت الفترة التي أعقبت تحقيق الاستقلال حاسمة بالنسبة لقيريغيزستان في سياق إنشاء دولة وطنية وروابط اجتماعية واقتصادية جديدة. ويسعى البلد بنشاط لإيجاد السبل والوسائل التي تكفل الاندماج بانسجام في المجتمع الدولي. وقد حققنا بالفعل نجاحات واضحة في هذا الطريق الشائك، بتعزيز المؤسسات الديمقراطية وإجراء إصلاح جذري في اقتصاد البلاد، وتحسين وسائل تحقيق الاتفاق فيما بين الأعراق، والنهوض بالتسامح وكفالة حقوق الإنسان.

وتركز قيادة البلد أيضا على القضايا المحلية والدولية التي ينبغي تطويرها على أساس إيجابي دائم من أجل رفاه سكان قيرغيزستان.

كان بلدي أول دولة بين الدول التي استقلت حديثا ترسم وتعتمد خطة عمل وطنية لحماية البيئة. وفي ضوء تنفيذ مقررات مؤتمر ريو تنفذ قيرغيزستان الآن مشروعا قظريا "بناء القدرات في القرن ٢١" يتضمن ثلاثة عناصر رئيسية: تنسيق الدراسات البيئية وتنفيذها، والإدارة المستقرة للموارد المائية، والنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. وعن طريق مرسوم للرئيس أكاييف اعتمدت استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة تضع الإنسان، ووجوده المنسجم مع الطبيعة في قمة الأولويات. وكانت قيرغيزستان أول بلد في المنطقة يضع "مفهوم الأمن البيئي".

إن الإعلان الذي اعتمد في مؤتمر ريو يضع النظم الإيكولوجية الجبلية بين النظم التي تتأثر بشكل خاص بالأحداث الطبيعية والتي من صنع الإنسان. ومن المعترف به على صعيد عالمي أن الشعوب التي تعيش في مناطق

بأنه لا يمكن أن يكون هناك سوى حل واحد للصراع الأفغاني، ألا وهو الحل السياسي. ويمكن حل هذه المشكلة بتوفر الإرادة السياسية لدى الأطراف الأفغانية أولاً وقبل كل شيء وبمساعدة الدول المجاورة التي لها تأثير في المنطقة.

ونحن لم نتخل عن الأمل فيما يتعلق بتنظيم مفاوضات مباشرة فيما بين الأطراف الأفغانية تحت إشراف الأمم المتحدة لمناقشة الظروف اللازمة لوقف إطلاق النار وما يتبع ذلك من تدابير ترمي إلى تحقيق المصالحة الوطنية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ طرح الرئيس أكاييف مبادرة لإجراء هذه المفاوضات في بيشكيك. وتكرر هذا الاقتراح بعد ذلك في اجتماعات كبار المسؤولين والخبراء المعنيين بأفغانستان التي عقدت في نيويورك. واستكمالاً لهذه المبادرة، وجه رئيس جمهورية قيرغيزستان في آب/أغسطس نداءً إلى أطراف الصراع ورؤساء الدول والحكومات المعنية.

وقيرغيزستان - التي ليس لها حدود مشتركة مع أفغانستان وليس لها أي مصلحة سوى تأمين الأمن الإقليمي - ترى أن تنظيم مفاوضات فيما بين الأطراف الأفغانية تحت إشراف الأمم المتحدة يشكل جزءاً لا يتجزأ من سياستها السلمية القائمة على علاقات حسن الجوار والتعاون. وقيرغيزستان على استعداد للقيام بدور الوسيط المحايد وإتاحة مساعيها الحميدة لتأمين تسوية سلمية لهذه المشكلة.

ولقد بدأت قيرغيزستان منذ عام ١٩٩٥، وفقاً لسياستها السلمية، تروج بنشاط في الأمم المتحدة لفكرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى على نحو ما هو معبر عنه في عدد من ورقات العمل المقدمة إلى مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها لعام ١٩٩٥، واللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المقرر عقده في عام ٢٠٠٠. وهيئة نزع السلاح. ونحن مقتنعون اقتناعاً راسخاً بأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، وهو تدبير هام لبناء الثقة وإطار إيجابي لعملية نزع السلاح، يساعد في توطيد السلم والأمن في المنطقة وفي توطيدهما في التحليل النهائي في كل أنحاء العالم.

الموارد البشرية لتشجيع تنفيذ تكنولوجيات بيئية نقيه، وإصلاح هياكل الأسعار.

ومن الضروري في رأينا أن تخطو أنشطة الأمم المتحدة في وضعها الجديد صوب هذه المجالات بغية تعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي. ونحن نؤيد جهود الأمين العام للنهوض بالتنمية المستقرة والمستدامة.

إن دعم السلم والأمن من مهام الأمم المتحدة التي تحظى بأعلى أولوية. ونحن نقدر غاية التقدير أنشطة الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام، ونشيد بموظفي الأمم المتحدة العاملين في مناطق النزاع إشادة يستحقونها عن جدارة لما يتحلون به من شجاعة وإنكار للذات. إن جهود بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان التي يترأسها السيد جيرد ميريم الممثل الخاص للأمين العام وقوات حفظ السلام الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة تكللت بالنجاح بالتوقيع في موسكو يوم ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧ على الاتفاق العام بشأن إحلال السلام والوفاق الوطني في طاجيكستان، الذي مهد السبيل إلى انتقال ذلك البلد من مرحلة الحرب إلى مرحلة إعادة البناء والتعمير.

وبوصفي ممثلاً لإحدى الدول الضامنة للسلام في طاجيكستان، يسعدني أن أكون بمشاركة بلدي في هذا الحدث. فقد ساعدت جهود الوساطة التي قامت بها قيرغيزستان والرئيس أكاييف شخصياً في التوصل إلى الاتفاق الهام في أيار/مايو من هذا العام، الذي مهد السبيل إلى الاتفاق العام، ألا وهو التوقيع على البروتوكول المتعلق بالمسائل السياسية. غير أن الأحداث التي وقعت في آب/أغسطس بينت أن السلام في طاجيكستان ما زال هشاً للغاية، وأن بقاءه يتوقف أولاً وقبل كل شيء على الأطراف الطاجيكية نفسها وعلى مدى إخلاصها للالتزامات التي قطعها على نفسها. ونحن مقتنعون بأن أصدقاءنا الطاجيكيين سيتجاوزون هذه المرحلة بسلام.

وتعتمد آفاق بناء السلام في طاجيكستان إلى حد كبير على الحالة السائدة على طول الحدود الطاجيكية - الأفغانية. ويشير الصراع المسلح في أفغانستان قلقاً بالغاً لدول منطقة آسيا الوسطى؛ فهو يوفر بيئة مشجعة للإنتاج غير المشروع للمخدرات والاتجار بها ويتسبب في التدفق الجماعي للاجئين إلى البلدان المجاورة. ولدى رئيس جمهورية قيرغيزستان وحكومتها اقتناع راسخ

الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة. ومما يبعث على الارتياح لوفد بلدي أن خبرتكم الواسعة في الشؤون الدولية ومهاراتكم الدبلوماسية المجربة ستوجه أعمال هذه الدورة إلى خاتمة ناجحة. وأود أن أؤكد لكم كامل دعم وفدي وتعاوني معكم في اضطلاعكم بمهام منصبكم.

وأود أيضا أن أعرب عن امتنان وفدي وتهانيه لسلفكم السفير غزالي إسماعيل ممثل ماليزيا، الذي ترأس جمعيتنا العامة خلال دورتها الحادية والخمسين بقدر كبير من النشاط والمهارة والتصميم. وبما أنه كان لي شرف العمل كنايبة للرئيس خلال تلك الدورة، فإنني أقدر بشكل خاص مساهماته الجديرة بالشناء.

هذه أول فرصة تسنح لي في هذه الجمعية لأتوجه بالتهنئة إلى أميننا العام الجديد السيد كوفي عنان. وهو بطبيعة الحال ليس غريبا على أحد منا، إذ أنه عمل في هذه المنظمة بإخلاص سنوات كثيرة. ونحن واثقون بأن لديه ما يلزم من الرؤية والقدرة والتصميم لقيادة الأمم المتحدة وهي تستعد لمواجهة تحديات الألفية الجديدة. وأود أن أؤكد للأمين العام استمرار دعم حكومة كمنولث جزر البهاما له وتعاونها معه.

وبالنيابة عن حكومة وشعب جزر البهاما أود أيضا أن أشيد بأميننا العام السابق السيد بطرس بطرس غالي. وتود جزر البهاما بشكل خاص أن تذكّر بجهوده الدؤوبة في السعي إلى استعادة الاستقرار المالي لمنظمتنا وأن توجه تحياتها إليه.

واليوم، أكرر تأكيد تعهد جزر البهاما الرسمي بأن التركيز الأساسي لجهودنا ونحن نقود أمتنا إلى الألفية الجديدة، سينصب على تحسين ما نقدمه من خدمات للرعاية الصحية والتعليم والتدريب على المهارات، وتخفيض مستوى الجرائم الخطيرة والبطالة، واستئصال شأفة الفقر والإسكان السيئ. ونحن ملتزمون بتوفير التمكين الكامل للمرأة، والمساواة بين الجنسين إذ أننا نعمل صوب تطوير مجتمعنا الذي يعيش فيه أطفالنا بأمل، وهو مجتمع تتاح فيه الفرص للجميع، وتحترم فيه حقوق الإنسان، والقيم الأساسية، وحكم القانون.

إن الجهود التي نبذلها بالنيابة عن شعب جزر البهاما تمثل أيضا مساهمتنا في الجهود المشتركة التي يتعين على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تبذلها لكفالة مجتمع عالمي آمن ومستقر ومنتج حتى يتسنى تحقيق

ومع بدء سريان مفعول معاهدتي بليندابا وبانكوك، سيعيش أكثر من ١,٧ بليون نسمة في مناطق خالية من الأسلحة النووية. وستغطي هذه المساحة بالإضافة إلى مساحة أنتاركتيكا نصف الكرة الجنوبي بأكمله من الناحية العملية. ومن الضروري أن نفعل كل ما في وسعنا لدعم وتشجيع إقامة مناطق أخرى خالية من الأسلحة النووية. وهنا نأمل، قبل كل شيء، أن تتفهم الدول الحائزة للأسلحة النووية هذا المسعى وأن تؤيده. وفي المؤتمر الدولي المعني بإقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية، الذي عقد في طشقند في أيلول/سبتمبر من هذا العام، اقترحت فيرغيزستان عقد اجتماع استشاري لدول آسيا الوسطى الخمس، والدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن، وممثلي الأمم المتحدة من أجل مناقشة اتخاذ تدابير عملية لتحويل هذه الفكرة إلى واقع حي. وقد وافق المؤتمر على ذلك الاقتراح.

وتشارك فيرغيزستان بنشاط في أنشطة حفظ السلام. وقوات حفظ السلام الجماعية لرابطة الدول المستقلة في طاجيكستان تضم كتيبة فيرغيزية. وقد اشترك أفراد كتيبة حفظ السلام في آسيا الوسطى العسكريون الفيرغيزيون في المناورات المشتركة التي أجريت في إطار برنامج الشراكة من أجل السلام التابع لمنظمة حلف شمال الأطلسي. كما أن فيرغيزستان عضو في لجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام. ونحن مهتمون أيضا بتدريب قوة سلام دولية ومراقبين عسكريين وأفراد مدنيين لتمكينهم من الاشتراك في عمليات حفظ السلام. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لكي أطلب من الأمم المتحدة والبلدان المانحة أن تقدم لنا أكبر قدر ممكن من المساعدة في هذا المجال.

ختاما، أود أن أعلن أن هذه الدورة حاسمة بالنسبة للأمم المتحدة. وأود كذلك أن أعرب عن الأمل في أن يتم التوفيق بين مصالح فرادى البلدان والمناطق، وأن هذه المصالح لن تتغلب على مسؤوليتنا عن مصير منظمتنا المشتركة. بهذه الملاحظة الإيجابية أود أن أختتم بياني.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لصاحبة المعالي الأونرابل جانيت ج. بوستويك، وزيرة الشؤون الخارجية في جزر البهاما.

السيدة بوستويك (جزر البهاما) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أضم صوتي إلى أصوات المتكلمين الذين سبقوني في تهنئتك، سيدي، على انتخابكم لرئاسة

البيئة وحفظها. وإدراكا لذلك، تسعى جزر البهاما، مع شركائها الإقليميين، إلى وضع استراتيجيات وسياسات وإجراءات تكفل اتساق النمو المستمر لهذه الصناعة مع معايير الاستدامة البيئية. وفي هذا السياق، اعتمدت الجماعة الكاريبية موقفا إقليميا ضد نقل المواد الخطرة والمشعة عبر البحر الكاريبي، وهو شاغل أعرب عنه في هذا المحفل من قبل.

وبينما يحتاج مفهوم التنمية المستدامة إلى مزيد من التوضيح، تعتقد حكومتي أن الحد من الفقر والتنمية الاجتماعية يمكن ويجب تحقيقهما في اتساق مع السلامة البيئية والاستقرار الاقتصادي والصحة السليمة. وسيؤدي الإدماج الصحيح للبلدان النامية في العولمة المتقدمة سريعا للتجارة العالمية، حسب رأينا، إلى تحديد مدى نجاحنا في تلك المجالات. وللأسف، فإن ما حدث خلال العقد الماضي لم يرق دائما إلى مستوى التوقعات.

وعلى الرغم من الثورة التكنولوجية التي حدثت في العقد الماضي والزيادة السريعة في التجارة على نطاق العالم، لم توزع الفوائد المستقاة من عولمة الاقتصاد العالمي توزيعا عادلا. فالبلدان النامية لا تزال مهمشة على الرغم من السرعة المذهلة لنمو اقتصاد السوق العالمي.

ويمكن للعولمة أن تتيح فرصا عظيمة، ولكن لن يتسنى ذلك إلا إذا جرت إدارتها بعناية مع إيلاء اهتمام أكبر للإنصاف، والالتزام بقدر أكبر بالأخلاق، بل والتحلي بالرأفة. ولا بد من إيجاد مناخ موات حتى يتمكن الجميع من أن يستفيدوا استفادة كاملة من الفرص الجديدة التي تخلقها العولمة.

إن تعرّض الدول الجزرية الصغيرة للخطر - ضعفتها أمام الكوارث الطبيعية، واعتماد اقتصادها على المنتجات الأولية، وصغر قاعدتها من الموارد البشرية والمادية - يعني أن هذه الدول لها مصلحة أكبر في تحقيق التنمية المستدامة. ولذا فإن جزر البهاما تعلق أهمية كبيرة على استعراض عام ١٩٩٩ لبرنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة، وتدعو إلى تعبئة الموارد الخارجية لمواصلة تنفيذ هذا البرنامج. كما يسعدنا أن نلاحظ أن الأمم المتحدة تنظر في إمكانية وضع مؤشرات لقياس درجة التعرض للخطر. ونرحب في هذا الصدد بالاقتراح الداعي إلى عقد اجتماع لفريق من الخبراء في وقت لاحق من هذا العام يستعرض شتى

التقدم والسلم والتنمية لجميع الشعوب الممثلة هنا. ومن ثم نحن ملتزمون بالمساعدة في إصلاح هذه الهيئة العالمية الذي تمس الحاجة إليه، لنتمكن من بلوغ هذه الأهداف.

وأحد أكبر الأخطار التي تهدد مستوى الحياة والتنمية المثمرة على نطاق العالم هو الأعمال الإجرامية. وقد وضعت حكومتي ضمن أعلى أولوياتها خفض الجريمة ومنعها، بكل أشكالها، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات، وغسل الأموال، والاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية، وبالتأكيد، الاتجار بالبشر. والذين يمارسون هذه الأنشطة الخطيرة لا يعترفون بالحدود. وبالتالي نشاهد جميع الدول الأعضاء، بصرف النظر عن حجمها أو قوتها، أن تقر بأن أنجع الوسائل لخفض الجريمة على الصعيدين الوطني والدولي هي الجهود المشتركة والمتعاونة.

وتؤيد حكومة جزر البهاما تعزيز النظام القانوني الدولي ضد الجريمة. ويحدونا أمل في أن توفر الدورة الاستثنائية المعنية بمسألة المخدرات، المزمع عقدها في عام ١٩٩٨، قوة دفع وتصميما جديدين لمكافحة هذا الخطر المحدد الذي يهدد جميع المجتمعات.

إن حكومتي تكرر نداءها من أجل التصدي العاجل للمشكلة المتصاعدة للاتجار بالأسلحة الخفيفة. وجزر البهاما، التي لا تصنع الأسلحة ولا تبيعها، تحث البلدان المعنية بإنتاج الأسلحة وبيعها على أن تفرض تدابير رقابية صارمة وتوفر المساعدة للدول الضعيفة لتقليل خطر تجارة الأسلحة.

ويتمثل أحد الشواغل الأخرى لدول العالم في حماية البيئة. وتقر جزر البهاما وتدرك أن الحفاظ على البيئة وتعزيزها أمران هامين للغاية لرفاه شعبنا، ولرفاه الأجيال المقبلة بوجه خاص. وتبعا لذلك فإن عملية تخطيطنا القومي تتضمن التعليم البيئي المجتمعي والرصد والإنفاذ المنتظمين لقوانين حماية الموارد الطبيعية والحفاظ على الموائل. بل إن حكومة جزر البهاما قامت، خلال هذا العام، بسن تشريع لحماية طبيعتنا الجميلة ومنع تدمير نوع معين من الأشجار المتوطنة. ويشكل توسيع المساحات الخضراء والمفتوحة لمصلحة السكان عموما ركنا هاما آخر في سياستنا البيئية.

إن السياحة هي الصناعة الأولى في جزر البهاما والصناعة الأسرع نموا في العالم. إلا أننا ندرك جميعا أن تطوير السياحة لا يحدث دائما في انسجام مع حماية

وفي هذا الصدد، نهنئ الأمين العام على مقترحات الإصلاح الهامة التي تقدم بها، ونقف على استعداد للمشاركة في استعراضها الشامل والبنّاء خلال هذه الدورة.

ويرى وفدي أن الإصلاح ينبغي أن تكون نتيجته النهائية إيجاد منظمة محسّنة وأكثر فعالية، وقادرة تماما على تلبية متطلبات الأعضاء الذين تعمل على خدمتهم.

ومن شأن الإصلاح في الوقت نفسه، أن يكون بلا فائدة إذا لم يتوفر للمنظمة أساس مالي مستقر تركز عليه في تادية عملها. ويتحتم إذن أن نجد طريقة للتغلب على العقبات الهائلة التي تعترض حتى اليوم إيجاد الحلول في مجالات من قبيل إصلاح مجلس الأمن والحالة المالية للأمم المتحدة.

وتحث جزر البهاما جميع الدول الأعضاء بقوة على الالتزام بحل مسألة إصلاح مجلس الأمن في هذه الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة. وتؤيد جزر البهاما ضرورة توسيع عضوية المجلس في كلا الفئتين. ومع ذلك، يجب أن يراعي هذا التوسيع على النحو الواجب مبادئ المساواة في التمثيل، والطابع العالمي للمنظمة والحاجة إلى تصويب جوانب الخلل القائمة في تشكيل المجلس.

وفي عالم تواجهه يوميا تقارير حمائية عن المآسي المترتبة على فشل الجهود الرامية إلى الحفاظ على السلام بين الدول - والواقع بين مختلف المجموعات العرقية و/أو الدينية داخل الدول - من السهولة عادة تجاهل النجاحات التي تحقّقها المنظمة. وحكومتي ترحب بالعمل الإيجابي الذي تقوم به الأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين. وإن تزايد عدد البلدان الراغبة في التعاون مع الأمم المتحدة حقيقة تدل على مدى أهمية أن تواصل المنظمة تنفيذ ولايتها في هذا المجال.

ونحيط علما بقصص النجاح في مناطق من قبيل أمريكا الوسطى وهايتي أيضا، حيث تم مؤخرا تمديد ولاية بعثة الدعم. وقد تحاجت حكومة جزر البهاما دوما بأن الانسحاب المبكر جدا من هايتي يمكنه أن يطيح بالمكاسب التي تحققت في ذلك البلد بعد عناء كبير. وأن استمرار وصول مهاجرين هايتيين كثيرين إلى جزر البهاما وتضاعفه مؤخرا لتذكير واقعي بأنه إذا حدثت انتكاسة في مسيرة هايتي الصعبة نحو تحقيق الاستقرار

المقترحات المقدمة، ونتطلع إلى استكمال الدراسة التقنية التي تجرى حاليا في هذا الشأن.

إن وضع آلية مثل مؤشر قياس التعرض سيساعد على تبييد انشغال ظلت جزر البهاما تعرب عنه في هذه الجمعية فيما يتعلق باستمرار استخدام نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي كمقياس رئيسي للثروة. وفي رأينا أن ذلك المعيار قاصر عن قياس التنمية وغالبا ما لا يتماشى مع مبادئ الإنصاف.

إن قابلية الدول الجزرية الصغيرة للتعرض للخطر تجد مثلا ساطعا وأليما في الكارثة الطبيعية التي تلم حاليا بجزيرة مونتسيرات الكاريبية، حيث غير النشاط البركاني إلى الأبد الظروف الطبيعية والاجتماعية والنفسية فيها. بل إن صلاحية هذه الجزيرة لتوفير المعيشة والتنمية لسكان مونتسيرات لم تقرر بعد. ونحن في جزر البهاما، حكومة وشعبا، نود أن نعرب عن تضامننا مع شعب مونتسيرات ونتعهد بتقديم الدعم المتصل له خلال هذه الفترة العصيبة جدا.

كما ندرك أن الكوارث الطبيعية تلحق الضرر بجميع الدول الأعضاء تقريبا في هذه المنظمة، كبيرة كانت أم صغيرة، متقدمة النمو أم نامية. فالأعاصير في جنوب شرقي آسيا، والفيضانات في أوروبا الشرقية والوسطى وفي الولايات الوسطى من الولايات المتحدة والمقاطعات الوسطى من كندا، والزلازل التي وقعت في أمريكا الجنوبية، ومؤخرا في إيطاليا واندونيسيا، أنزلت في الآونة الأخيرة، معاناة لا توصف بملايين البشر.

وإذ ننظر إلى القرن الحادي والعشرين، علينا أن نتبين أفضل السبل التي تهيئ هذه المنظمة خلال السنوات الثلاث المقبلة كي تدخل هذا العهد الجديد في التاريخ البشري.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد ألتانغرل (منغوليا).

إن كمنولث جزر البهاما، منذ أن أصبحت عضوا في الأمم المتحدة عام ١٩٧٣، أعادت التأكيد في دورات متعاقبة للجمعية على أهمية الأمم المتحدة، وأعربت عن التزامها بالعمل مع الدول الأعضاء الأخرى سعيا إلى تحقيق مبادئ وأهداف الميثاق.

فانواتو، من تهنئة الرئيس على انتخابه لترؤس الجمعية في فترة هامة بالنسبة لحياة المنظمة ودورها في العلاقات المستقبلية بين بلداننا وشعوبنا. وأود أن أؤكد كامل تأييد وفدي وبلدي له وبلده، وأوكرانيا، وتعاونهما معه ومع بلده خلال ولايته.

وأود أيضا أن أعتنم هذه الفرصة للإعراب عن أحر تهاني فانواتو حكومة وشعبا لرئيس الدورة السابقة، السفير غزالي إسماعيل، ممثل ماليزيا، على الدور الذي اضطلع به خلال فترة من تاريخ البشرية يجدر ذكرها لسلسلة أحداث كانت هامة على الصعيد الدولي وعلى مختلف الصعد الإقليمية على حد سواء.

وهذه الفرصة هي أيضا فرصة خاصة بالنسبة إليّ للترحيب بالأمين العام الجديد للمنظمة، السيد كوفي عنان، وللتأكيد مجددا على تأييد جمهورية فانواتو له في الاضطلاع بولايته بصفته الأمين العام، ولا سيما المبادرات الجديدة التي طرحها والتزم بها في عملية الحوار والتشاور مع جميع الدول الأعضاء فيما يتعلق بمستقبل المنظمة.

إن الأمم المتحدة، بعد أكثر من ٥٠ عاما على وجودها، تجد نفسها اليوم في مواجهة حالة اقتصادية وسياسية دولية تتزايد تعقيدا، وتتسم بصعوبة أكبر للبلدان النامية الصغيرة بصورة عامة، وللبلدان الجزرية الصغيرة الأقل نموا بصورة خاصة، مثل جمهورية فانواتو.

وينبغي الاعتراف بهذه الحالة بوصفها أحد التحديات الرئيسية للمجتمع الدولي، وتحديا يجب التصدي له عن طريق التزام أكبر بالتعاون الدولي، ولا سيما بإيلاء الاعتبار الواجب لسد الاحتياجات التي تعاني منها بصفة خاصة البلدان والشعوب تلك التي تقع ضحية لها.

وبالنسبة لجمهورية فانواتو، فإن الأولوية العليا لا تزال تُعطى للتنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي لسكانها الذين يعيش أكثر من ٨٠ في المائة منهم في مناطق ريفية أو في جزر بعيدا عن المركز الإداري والتجاري.

وتتوقف صيانة الاستقرار السياسي والتوافق الاجتماعي في بلد ما، أولا وقبل كل شيء، على التوجه السائد في البلد وعملية التنمية الاقتصادية. وما يقوله بعض شركاء التنمية في محاولة لجعل المساعدات التقنية والمالية التي يقدمونها مرتبطة بالالتزام السياسي من زعماء الحكومة وبصيانة السلام لن يجدي في حالة منطقة المحيط الهادئ. فهذه الأقوال تنزع إلى تحدي كرامة

السياسي والاقتصادي فيمكن أن يؤدي ذلك إلى زعزعة الاستقرار.

وتثني الحكومة على المجتمع الدولي للتفاوض بنجاح على معاهدة لحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وستوقّع جزر البهاما على المعاهدة وتصدقها في أسرع وقت ممكن، وتأمل في أن تحظى الاتفاقية بدعم كامل، خاصة من البلدان المتقدمة النمو في العالم. ولقد وفت جزر البهاما بالوعد الذي قطعته على نفسها العام الماضي بالتوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وتتعهد بالتصديق المبكر عليها، تمشيا مع التزامها بإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب النووية. وهذه التدابير، إلى جانب غيرها من التدابير، تجعلنا أقرب خطوة أخرى إلى الإزالة الكاملة لأسلحة الدمار الشامل.

وترى جزر البهاما أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تكون دعامة لدولها الأعضاء في تحقيق تطلعاتها، ومناورة أمل للمحرومين في العالم. فلنعتقد العزم إذن على العمل من أجل أن نتذكر هذه الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة باعتبارها نقطة تحول حاسمة في عمل المنظمة. ويجب تذكرها باعتبارها دورة استطاعت فيها الدول الأعضاء أن تحقق قدرا أكبر من التفاهم والثقة والتعاون والتحسس بالهدف لتمكينها من التصدي للمشاكل التي تؤثر في المجتمع الدولي.

خطاب الأونرابل سيرج فوهور ريالوث، رئيس وزراء جمهورية فانواتو

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الروسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يدي به رئيس وزراء جمهورية فانواتو.

اصطُحِب الأونرابل سيرج فوهور ريالوث، رئيس وزراء جمهورية فانواتو، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الروسية): يسرني سرورا عظيما أن أرحب برئيس وزراء جمهورية فانواتو، دولة الأونرابل سيرج فوهور ريالوث، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد فوهور (فانواتو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إنه لامتياز لي اليوم أن أتمكن بالنيابة عن حكومة جمهورية

فانواتو جعلتنا نعقد العزم على البدء في برنامج إصلاحي في بداية هذه السنة. وهذا البرنامج الإصلاحي الشامل، كما نسميه، يشمل القطاعين الاقتصاديين الرسمي وغير الرسمي وكذلك القطاع العام، بأوسع معاني الكلمة. وبهذا الإصلاح نريد أن نجهز بلدنا بالوسائل اللازمة لمواجهة تحديات التنمية الكبرى في القرن الحادي والعشرين وتلافي أو التخفيف من الآثار والمخاطر، الطبيعية وغيرها، التي تعوق البلدان النامية والدول الجزرية الصغيرة على وجه الخصوص.

وتتطلب هذه الرؤية التي وضعناها لمستقبلنا تهيئة ظروف اقتصادية دينامية يقوم فيها القطاع الخاص بالدور الرائد. ذلك أن محاولات الحكومات في العمل المباشر في إنتاج السلع والخدمات باءت في معظم الحالات بالفشل. وتتطلب رؤيتنا أيضا إقامة أجهزة مؤسسية مناسبة، وتطوير القائم منها، من أجل المساعدة التقنية والمالية التي تعزز إقامة المشروعات الخاصة وتنميتها ونموها، وتضع مسؤولية أكبر على عاتق الفرد.

وكما تعلم الجمعية العامة فإنه ليس يكفي تهيئة الظروف لوجود قطاع خاص دينامي يمثل القوة الدافعة للنمو إذا كان غرضنا هو أن تكون التنمية مستدامة وعادلة من الناحيتين الاقتصادية والتكنولوجية. والواقع أننا نعتبر أن إصلاح الدولة وإعادة الحيوية إليها في حالتنا، شرطا لا غنى عنه للتنمية المستدامة والعادلة.

من هنا يجب أن تكون الإدارة العامة أكثر فعالية، ومتحررة من أي تدخل سياسي يضر بها، مما يتيح لنا إعادة الشفافية والثقة والاستقرار والأمن للاستثمار الخاص. والإصلاح عندنا يهدف في المقام الأول إلى إزالة المظالم القائمة، وليس خلق مظالم جديدة، لأن ذلك يمثل فشلا وتراجعا. ونحن نسعى، في عملية الإصلاح التي نقوم بها، إلى تنمية متكافئة تأخذ في اعتبارها الحاجة الإنمائية لأطفالنا وللأجيال القادمة. ويجب في تنفيذ هذا الإصلاح أن ننظر نظرة جادة إلى إعادة توزيع منافع الإصلاح ومراعاة حالة النساء والأطفال وغيرهما من المجموعات المستضعفة.

ولكي نضمن العدالة يجب إيلاء أهمية كبرى للتعليم من خلال رصد الموارد اللازمة. فالتعليم العصري العالي المستوى هو السبيل لتزويد الفرد بالمهارات اللازمة وإتاحة الفرص أمامه لتلبية حاجاته الأساسية والحفاظ على كرامته.

هؤلاء القادة والتزامهم بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدانهم.

ولا يجب أن يقوم التعاون الدولي الحقيقي على أساس الحاجات الاقتصادية والاجتماعية ذات الأولوية العالية للبلدان النامية ومصالح المانحين فحسب، ولكنه يجب أن يقوم أيضا على قاعدة صلبة من احترام مبادئ السيادة والاعتراف المتبادل باختصاص السلطات السياسية الوطنية في ممارسة وظائفها المعهودة إليها. والأمم المتحدة مدعوة، في إطار عملية إعادة الهيكلة والتحديات الدولية الجديدة، إلى القيام بدور رائد في التعاون الدولي على أساس هذه العناصر الجديدة.

وفي هذا الصدد فإن حكومة فانواتو ترحب ترحيبا حارا بمبادرة الأمين العام إقامة حساب إنمائي خاص للبلدان النامية الأعضاء. وأود أيضا أن أشير إلى أهمية المحافل الإقليمية ودون الإقليمية ودورها في عملية إقامة التعاون الدولي وتقويته. وفي منطقتنا من العالم يقف محفل جنوب الأطلسي والمجموعة الرائدة المالينيزية كمثالين على هذا التعاون، وتستحق المبادرات التي يقومون بها تقدير المجتمع الدولي ودعمه.

وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ أعلن رئيس وفد فانواتو من هذا المنبر، أثناء الاحتفال بالذكرى الخمسين لدخول ميثاق الأمم المتحدة حيز التنفيذ، تأييد جمهورية فانواتو للإصلاح والإدارة الرشيدة في منظومة الأمم المتحدة. وهأنذا اليوم أعيد تأكيد دعم حكومتي وتهانيتها للأمين العام كوفي عنان للشجاعة والتصميم اللذين أبداهما في إعداد عملية الإصلاح الحاسمة هذه وتنفيذها، وأنا متفق تماما مع رأي الأمين العام حين يؤكد في تقريره أن "الإصلاح ليس حدثا معزولا ولكنه عملية مستمرة". [A/51/950، الفقرة ٢٥]

ومن المعروف جيدا في العالم اليوم أن الإصلاح هو أيضا أمر لا غنى عنه لاستدامة نمو الدول وتنميتها على الصعيدين الاقتصادي والتكنولوجي. بل إن التحديات العالمية التي تواجهها الدول تحتاج إلى استعراض مستمر وإصلاح متواصل لسياسات التنمية وللمؤسسات الدولية، حتى تصبح تلك المؤسسات أدوات فاعلة حقا ومتوائمة مع هدف إنجاز مهام محددة، وتسهم في نفس الوقت في الرؤية التنموية التي نتطلع إليها.

إن بلدنا، فانواتو بعد سبعة عشر عاما من استقلالها، قد حققت تقدما اجتماعيا واقتصاديا كبيرا. ومع ذلك فإن التحديات الضخمة التي تواجهها دولة جزرية صغيرة مثل

الوثيق بمفهوم التنمية أوضحت اليوم بالغة التعقيد والحساسية.

وإن عقد المؤتمرات الدولية وصياغة المعاهدات الدولية، مثل الاتفاقية الإطارية لتغير المناخ، لدليل واضح على أهمية المسائل البيئية في جهودنا الإنمائية.

لقد اتخذت البلدان الجزرية الصغيرة، مثل فانواتو وبلدان جزر المحيط الهادئ الأخرى، بعض القرارات الصعبة لاتباع تدابير تقييدية داخلية دعماً للنداء الدولي من أجل حماية البيئة. وأعلنت أيضاً التزام حكوماتها وشعوبها بمبدأ وضع صك رسمي ملزم قانونياً يضمن تخفيض انبعاثات غاز الدفيئة إلى مستويات مقبولة دولياً.

وبالنسبة لبلدان جزر المحيط الهادئ، ولا سيما البلدان المنخفضة الارتفاع، قد يؤدي الفشل في معالجة المسألة المطروحة معالجة كاملة والتوصل إلى حل مقبول إلى التشكيك في التزام المجتمع الدولي، وقد يشكل خطراً أمنياً كبيراً على جزرنا وعلى أجيالنا المقبلة.

إن جمهورية فانواتو تقدر مبادرات الأمم المتحدة واشتراكها في العولمة وتحرير التجارة. وإن قيامها منذ عام ١٩٩٥ ببناء نظام التبادل التجاري المتعدد الأطراف تعبير عن جهود الأمم المتحدة وانعكاس لرغبتها في خلق بيئة عالمية الطابع وموحدة للتبادل التجاري الذي يمارس وفقاً للقواعد والالتزامات الجديدة المنصوص عليها في إعلان مراكش ويستند عليها.

وقد شرعت بلادي بعملية مشاورات واسعة سعياً إلى الانضمام إلى عضوية منظمة التجارة العالمية. وإن التحديات والفرص التي يتيحها هذا النظام الجديد كبيرة، وبالتالي تحتاج الاقتصادات الضعيفة مثل اقتصادنا إلى الوقت للتكيف مع سياساته الاقتصادية بغية إفساح المجال للالتزامات والمستلزمات التي يقتضيها نظام التبادل التجاري المتعدد الأطراف.

وفي هذا السياق، نود تطوير نهج مشترك من خلال منظومة الأمم المتحدة، علاوة على الاتحاد الأوروبي، كشركاء، بما يتفق مع المطالب والالتزامات التي يقتضيها نظام التبادل التجاري المتعدد الأطراف المنشأ حديثاً. ولئن كنا جميعاً، وخاصة الدول الجزرية الصغيرة والأقل نمواً، ندرك الحاجة إلى التوافق مع منظمة التجارة العالمية، فلا يسعنا، ولا ينبغي لنا، أن ندع أنفسنا نتعرض للضغوط

وأود أن يكون واضحاً أن مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي المؤرخ ١٨ تموز/يوليه برفع اسم بلدنا، جمهورية فانواتو، من قائمة أقل البلدان نمواً يأتي مفاجأة لنا. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأكرر الإعراب عن موقف حكومة فانواتو، كما جاء في المراسلات الرسمية بين الحكومة والأمين العام، ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي وعدد من الدول الصديقة الأعضاء في الأمم المتحدة.

ومع إدراكنا لحساسية هذه المسألة، فإن حكومة فانواتو تدعو الجمعية العامة رسمياً إلى أن توجّل النظر في هذه المسألة إلى عام ٢٠٠٠ حين تنتهي لجنة التخطيط الإنمائي من وضع المؤشرات الخاصة بتحديد أقل البلدان نمواً.

وقد قامت حكومتنا مؤخراً بالشروع في برنامج شامل للإصلاح يحتاج إلى الدعم الكامل من مجتمع المانحين لكي نقوى على تنفيذ إصلاحاتنا وإعطاء بلدنا الهياكل الأساسية التي لا بد منها للنمو. كما أنه تقرر أثناء المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للبلدان النامية الجزرية الصغيرة، الذي عقد في بربادوس، وضع مؤشرات للأرقام القياسية للهشاشة من أجل تحديد هذه الفئة من بين أعضاء الأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد فإننا نعتبر أن مقرر لجنة التخطيط الإنمائي سابق لأوانه ولا يعكس روح قرار الأمم المتحدة. ثم إن أكثر من ٨٠ في المائة من سكاننا يعيشون في الريف على زراعة الكفاف لإنتاج غذائهم. هذا، مع وجود مجموعة من السكان المغتربين ذوي المراتب العالية ومساعدة إنمائية رسمية تعادل الميزانية السنوية للدولة وتمثل ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ولذلك فإننا نشعر أن مقرر لجنة التخطيط الإنمائي يقوم على معلومات خاطئة.

ولا ندري لماذا تعامل البلدان النامية الأخرى في قائمة أقل البلدان نمواً بشكل مختلف عن فانواتو، ونطالب بأن نعامل نفس المعاملة كأى بلد آخر يتوفر فيه اثنان من المؤشرات الحالية التي تحدد أقل البلدان نمواً كما جاءت في تقرير اللجنة.

(تكلم بالانكليزية)

وإن مؤتمر ريو والمؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي عقد في بربادوس، سلّمنا بأن مسألة البيئة وارتباطها

المفرطة لمطالبها بشأن القضايا التي نحتاج فيها إلى حماية أفضلياتنا ومصالحنا التجارية.

وما نتصوره سلبيا وأقل أهمية بالنسبة لنا في منظمة التجارة العالمية يجب تغييره وفقا لمصالحنا. وثمة حاجة إلى إفساح المجال لجميع الدول الصغيرة الضعيفة لإتاحة الوقت الكافي للقيام بالإصلاحات في مجال المنافسة التجارية والاستثمارية بغية تحقيق أثر إيجابي على الاقتصاد، خاصة في جهودها لجذب تدفقات رؤوس الأموال الخاصة والاستثمار الأجنبي المباشر.

واسمحوا لي هنا أن أشير إلى العلاقات المستقبلية لدول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ البالغ عددها ٧١ دولة، مع الاتحاد الأوروبي، عندما تنتهي فترة اتفاقية لومي الرابعة في عام ٢٠٠٠. فبعد ما يقرب من ٢٥ سنة، من الأهمية بمكان التأمل في تحديات الاتفاقية وفرصها وأوجه ضعفها وتقييمها وذلك عن طريق استعراض إطار التعاون الحالي. ومن منظور أوسع لدول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، تتوفر بشكل عام رغبة قوية واستعداد للإبقاء على إطار التعاون القائم وتعزيزه في المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والمساعدة الإنمائية.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأحث بقوة المجتمع الدولي، من خلال هذه الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة، على الاعتراف بأن حقائق الواقع الحالي لا تزال تبرر الحاجة إلى مواصلة الشراكة بين دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي فيما يتجاوز سنة ٢٠٠٠.

(تكلم بالفرنسية)

في الختام، اسمحوا لي أن أؤكد مرة أخرى تأييد حكومتي لعملية إصلاح منظماتنا العظيمة التي بدأها السيد كوفي عنان بغية تمكينها من مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين بنجاح.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الروسية): نيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية فانواتو على البيان الذي أدلى به توا.

اصطُحِب الأونورايل السيد ريالوث سيرج فوهور، رئيس وزراء جمهورية فانواتو، من المنصة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥